منسق الأمم المتحدة يحمل العدوان تخريب الاقتصاد ودفع اليمن إلى شفا المجاعة

قرابة 4 ملايين معاق في اليمن يعانون من توقف الخدمات الطبية

كشف الاتحاد الوطني لجمعيات المعاقين في اليمن إن العدوان والحرب الدائرة في البلاد خلفت ما يقرب من 92 ألف معاق.

وذكر رئيس الاتحاد، عثمان محمد الصلوي، في حديث نشره موقع "دويتشه فيله" ، أن عدد ذوي الاحتياجات الخاصة تجاوز الـ3,7 مليون معاق حركياً في البلاد.

مشيراً إلى أن "هناك الكثير من الصعوبات والمشاكل التي تواجه هذه الفئة، أهمها توقف عمل مراكز الرعاية المتخصصة بالتدريب والتأهيل، والذي ألقى بظلاله على توقف الخدمات الطبية والعلاجية للمعاقين" .

وقال: إن "أكثر من 350 مركزاً ومنظمة ومعهداً خاصاً في اليمن توقف بعد نشوب الحرب وانقطاع الموارد وأن أعداد ذوي الاحتياجات الخاصة في اليمن تضاهي أعداد سكان دول في مجلس التعاون الخليجي" .

واعتبر أن "الحرب العاصفة في اليمن تكاد تكون بمثابة يوم القيامة بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة" ، موضحاً أن "تلك الفئة من السكان هُمشت تماماً، وحُرمت من كُل سبل المساعدة" .

ويلفت الصلوي على سبيل المثال إلى أن حادثتي قصف جبل عطان بالقنبلة الفراغية من قبل الطائرات السعودية في 20 أبريل 2015م، وكذلك قصف القاعة الكبرى بصنعاء في 8 أكتوبر الماضي تسببتا لوحدهما فقط بتعريض "أكثر من 1000 شخص للإعاقة، منهم 40 شخصاً تعرضت بعض أطرافهم للبتر

الى ذلك أكد تقرير نشره "دويتشه فيله" عن حرب اليمن ومعاناة ذوي الاحتياجات الخاصة أن أعداد هؤلاء في تزايد مستمر، في الوقت الذي لا توجد إحصاءات رسمية لهم قبل وبعد نشوب الحرب القائمة هناك منذ قرابة سنتين.

ويعرض التقرير أوضاع عدد من المعاقين، حيث أكد أحد المعاقين أنه لم يحصل على أي نوع من الرعاية منذ بداية العدوان، فيما يضطر آخر إلى الزحف على ذراعيه لنحو كيلو متر من منزله حتى جنوبي العاصمة صنعاء أملاً في الحصول على مساعدة، إذ لم يبق أمامه من سبيل سوى الخروج من منزله وممارسة التسول وطلب العون من أهل الخير.

أعلن منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن جامي مكغولدريك، الجمعة، أن الكارثة الإنسانية تتفاقم في هذا البلد، في وقت تسبب فيه العدوان على اليمن في تخريب الاقتصاد ووقف توزيع الإمدادات الغذائية، ما يدفع البلاد إلى شفا المجاعة.

وقال مكغولدريك، وهو أرفع مسؤول إغاثة دولي في اليمن، خلال مقابلة مع «رويترز»: إن «الأطفال يموتون في مختلف أنحاء هذا البلد»، وذلك بعد أيام من إعلان الأمم المتحدة ان الحرب التي تشنها السعودية على اليمن منذ ما يقرب من عامين حرمت أكثر من 14 مليون نسمة هم نصف عدد السكان من «الأمن الغذائي»، وأن سبعة ملايين منهم يتضورون جوعاً. وبحسب وثائق اطلعت عليها «رويترز»، فإن كبار التجار توقفوا عن استيراد القمح بسبب أزمة في المصرف المركزي، ما يمثل أحدث انتكاسة للوضع الإنساني.ويعاني بالفعل ثمانية من كل عشرة أطفال من سوء التغذية ويموت طفل كل عشر دقائق وفقاً لأرقام وكالة تابعة للأمم المتحدة.

وبحسب تقديرات الأمم المتحدة، فإن نحو 18,8 مليون نسمة في حاجة إلى نوع من الإغاثة الإنسانية.. لكن المنظمة الدولية تكابد لإيصال المساعدات إما بسبب الحرب وإما لنقص التمويل. وسيفاقم وقف شحنات القمح من المشكلة.

وقال مكغولدريك: «نعلم أننا في أوائل العام المقبل سنواجه مشكلات كبيرة»، واصفاً الاقتصاد بأنه «مهترئ».. مضيفاً: أن نحو نصف عدد محافظات اليمن الـ22 توصف رسمياً بالفعل بأنها تعاني وضعاً غذائياً طارئاً يمثل أربع درجات على مقياس مكون من خمس درجات تعني درجته الخامسة وجود مجاعة، قائلاً: «أعرف أن هناك تطورات مقلقة، وأن التدهور الذي شهدناه لا يعطينا إلا مؤشراً على أن الأمور ستكون أسوأ بكثير».

وتجري الأمم المتحدة تقييماً جديداً للوضع الغذائي استعداداً لتوجيه نداء إنساني جديد في 2017م تطلب فيه من المانحين مساعدات لإنقاذ حياة ثمانية ملايين نسمة، ومع هذا قد لا يعلن رسمياً عن وجود مجاعة.وقال مكغولدريك: «من السهل من الناحية الفنية قياس هذه الأشياء، لكن كلمة مجاعة لن يستخدمها إلا قليلون جداً لأنها مُحركة جداً للمشاعر».

اليمن تنهي «شهر العسل» بين واشنطن والرياض

قال مسئولون أمريكيون، إن الولايات المتحدة قررت تقييد الدعم العسكرى للحملة التى تقودها السعودية في اليمن، بسبب مخاوف بشأن سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى المدنيين، كما ستعلق مبيعات أسلحة مزمعة للمملكة.

ونقلت وكالة رويترز عن مسئولين أمريكيين تأكيدهم أن الولايات المتحدة ستعدل أيضاً عمليات التدريب المستقبلية لسلاح الجو السعودي لتركز على تحسين عمليات الاستهداف السعودية وهي مصدر قلق مستمر لواشنطن.

ويعكس القرار الإحباط الشديد داخل إدارة الرئيس باراك أوباما بشأن ممارسات السعودية في العدوان المستمرة منذ 20 شهراً على اليمن والتي قتل فيها أكثر من عشرة آلاف شخص، وتسببت بأزمة إنسانية كبيرة تجر البلاد الى حافة المجاعة.

الى ذلك قال مسئول كبير في الإدارة لوكالة فرانس برس: "لقد أوضحنا أن التعاون الأمني الأمريكي ليس شيكاً على بياض" .

وأضاف: "نتيجة لذلك، قررنا عدم المضي قدماً فى بعض المبيعات العسكرية للخارج، من صناديق ذخيرة، وهذا يعكس قلقنا الشديد المستمر في ظل أخطاء في الاستهداف ومتابعة الحملة الجوية بشكل عام في اليمن" .

هذا وكان نائب بالكونجرس الأمريكى قد دعا إدارة الرئيس أوباما منتصف أكتوبر الماضى إلى تعليق التعاون مع دول تحالف العدوان الذي تقوده السعودية ضد اليمن، قائلاً فى خطاب: إن الضحايا المدنيين في الغارات "تعد جرائم حرب على ما يبدو" .

ونقلت وكالة رويترز عن النائب الديمقراطي تيد ليو فى خطاب إلى وزير الخارجية جون كيري 11 أكتوبر الماضى، أن التحالف شن أكثر من 70 غارة جوية غير مشروعة في اليمن.

وأضاف ليو: "يبدو أن تحالف العدوان الذي تقوده السعودية يستهدف المدنيين متعمداً أو لا يميز بين المدنيين والأهداف العسكرية وكلاهما جرائم حرب."

وأعطى النائب الديمقراطي دروساً في قانون الحرب خلال عمله كمحام في سلاح الجو الأمريكي، ورسالته تزيد الضغوط علىَ البيت الأبيض بشأن اليمن بعد إعلان الإدارة الأمريكية مطلع أكتوبر أنها تعيد تقييم دعمها للتحالف الذي تقوده المملكة بعد غارة جوية قتلت 140 شخصاً فى عزاء.

واستشهد ليو أيضاً بتقرير نشرته رويترز ذكر أن إدارة الرئيس أوباما مستمرة في مبيعات أسلحة للسعودية رغم مخاوف بعض المسئولين من احتمال تورط واشنطن في جرائم حرب بدعمها للحملة الجوية التي تقودها الرياض.

وقال التحالف بقيادة السعودية، إنه لا يضطلع بمسئولياته بشكل جاد وفقاً للقانون الإنساني الدولي، وأنه لا يلتزم بحماية المدنيين في اليمن.

وبهذا الشأن أعلن البيت الأبيض أكتوبر الماضي أنه يبدأ "مراجعة فورية" للدعم الأمريكي للتحالف الذي تقوده السعودية بعد الضربة الجوية على قاعة العزاء في العاصمة صنعاء، وقالت السعودية إنها ستحقق في ملابسات الضربة.

بدورها قالت منظمة "هيومن رايتس ووتش" إن التحالف الذي تقوده السعودية ضد اليمن أوقع عشرات القتلى بين المدنيين في 3 غارات تبدو غير قانونية في سبتمبر وأكتوبر الماضى، إضافة لاستخدام التحالف أسلحة زوّدته بها الولايات المتحدة في هجومين، بما في ذلك قنبلة سُلّمت للسعودية بعد أشهر من بدء النزاع، يضع الولايات المتحدة فى خطر التواطؤ في هجمات غير قانونية، وفقاً للمنظمة.

وأكدت هيومن رايتس ووتش أن الهجمات تؤكد الحاجة المُلحّة إلى تعليق الحكومات الأجنبية كل مبيعات الأسلحة للسعودية، وأن يبعث مكتب المفوض السامي الأممي لحقوق الإنسان مُحققين إضافيين إلى اليمن لإجراء تحقيقات ذات مصداقية في الانتهاكات المفترضة التي يرتكبها تحالف العدوان، وكل أطراف النزاع الآخرين.

فيما قالت بريانكا موتاباثي، باحثة أولى في شئون الطوارئ في هيومن رايتس ووتش في تقرير نشرته الأسبوع الماضى: "قوات التحالف بقيادة السعودية تقصف المدنيين في اليمن بأسلحة جديدة زودتها بها الولايات المتحدة، ليس لدى إدارة الرئيس أوباما وقت طويل - إن لم تعلق مبيعات الأسلحة الأمريكية للسعودية بشكل كامل فستبقى مقترنة بفظاعات الحرب اليمنية إلى الأبد" .

وبهذا الشأن قال مكتب المفوض السامي الأممي لحقوق الإنسان إن 4125 مدنياً على الأقل قُتلوا، بينما أصيب 7207 آخرين في اليمن ما بين مارس 2015م وأكتوبر الماضي، معظمهم في ضربات جوية للتحالف.

وقالت المنظمة: إن توفير الولايات المتحدة باستمرار الأسلحة للسعودية رغم وجود أدلة على استخدامها المتكرر في هجمات غير قانونية، قد يجعلها شريكة في بعض انتهاكات التحالف في اليمن لاسيما والولايات المتحدة أيضاً طرف في النزاع في اليمن، إذ تقدم معلومات استهداف وتزود الطائرات بالوقود خلال الغارات الجوية، لكنها لم تعلن القيام بأي تحقيق مستقل في أنشطتها في العدوان على اليمن.

وأقرت السعودية بشكل غير معلن أن إحدى طائرات التحالف العسكري الذي تقوده، قصفت مجلس عزاء في العاصمة أسفر عن استشهاد أكثر من 140 وأصيب أكثر من 700 آخرين في غارة استهدفت العزاء الأمر الذي أثار غضباً دولياً، وطالبت الأمم المتحدة بإجراء تحقيق بشأن جرائم حرب.

«منقول بتصرف»

تقرير استخباراتي: السعودية وقطر والكويت تدعم السلفيين في ألمانيا

كشفت تقارير إعلامية، عن تزايد الدعم المقدم للسلفيين في ألمانيا من كل من السعودية والكويت وقطر، وفقاً لما جاء في تقريرٍ لأجهزة الاستخبارات الألمانية.

وكشفت صحيفة "زود دويتشه تسايتونغ" الألمانية، ومحطتا "إن دي آر" و"دبليو دي آر" ، أن جهاز الاستخبارات الخارجية "بي إن دي" ، وهيئة حماية الدستور (الاستخبارات الداخلية)، كتبا في تقرير أولي إلى الحكومة الألمانية، أن منظمات دينية من دول الخليج الثلاثة، أقامت مساجد ومؤسسات تعليمية، كما أنها أرسلت دعاة إلى ألمانيا لنشر النسخة الأصولية من الإسلام.

وأضاف التقرير: أن هذه النتيجة تستند إلى الشواهد التي تم التوصل إليها حتى الآن.

ونقلت صحيفة "زود دويتشه تسايتونغ" ، عن هيئة حماية الدستور: "أن التجربة العملية أوضحت عدم وجود فارق ثابت يمكن ملاحظته بين السلفية الدعوية والسلفية الجهادية" ، وساق التقرير مثالاً على ذلك بحالة جمعية إحياء التراث الإسلامي.

في الوقت نفسه، أشار التقرير إلى عدم وجود شواهد على تقديم دعم بصورة متعمدة لهياكل وشبكات سلفية لديها استعداد للعنف.

يُذكر أن الحكومة السعودية تشير إلى استقلالية الحركات الدينية، غير أن أجهزة الاستخبارات الألمانية انتهت في تقريرها، إلى أن هذه الحركات وثيقة الصلة بجهات حكومية في البلاد التي تنحدر منها هذه الحركات.

وتابع التقرير: أن من المنتظر إعداد قائمة، تضم أسماء قيادات ودعاة معروفين في أوروبا لمنعهم من السفر إلى دول منطقة شينغن.

وبين التقرير الاستخباراتي، أن الأوروبيين استغرقوا وقتاً حتى فهموا أن الجماعات الدعوية التي تعمل تحت غطاء نشر الدين الإسلامي، من خلال توزيع القرآن ومنشورات حول الإسلام وما إلى ذلك، هي نفسها التي تقدم الدعم اللوجيستي للتنظيمات المتطرفة.

وفي سياق رده على ما جاء في تقرير الاستخبارات الألمانية، نفا عواد العواد - سفير السعودية في برلين- ما تضمنته تلك التقارير الإعلامية، عن تقديم الرياض الدعم للحركات السلفية في ألمانيا.

وقال عواد العواد، في حوار لصحيفة "تاغس شبيغل" : إن "المملكة العربية السعودية لا تبني مساجد في ألمانيا، ولا تصدِّر أئمة، ولا صلة لها بالحركات السلفية" .

إلا أن كمال هودجيك، الرئيس السابق للمركز الثقافي للبوسنة والهرسك في مدينة مانهايم (وسط ألمانيا)، أكد وجود هبة، كانت جمعية دينية سعودية قد تقدمت بها، وكانت تتراوح بين 3 إلى 4 ملايين يورو، لشراء قطعة أرض وبناء مسجد للسلفيين عليها- وفق ما نقلت صحيفة "مانهايمر مورغن" .

وأشارت الصحيفة ذاتها إلى وجود حدث مماثل في منطقة أوفينغن، التي لا يتعدى سكانها 7 آلاف شخص، وفيها سجلت محاولات شبيهة بشراء مبنى ضخم من ثلاثة طوابق لإنشاء مركز سلفي.